رقم الترميز الدولي / ISSN (P): 2710-2653
ISSN (E): 2960-253X /
رقم الايداع الوطني / 2375 / 2019

تاريخ استلام البحث 12 / 4 / 2023
تاريخ قبول البحث 5 / 5 / 2023
تاريخ النشر 1 /12 / 2023

الأمن الإنساني وبناء السلام في العراق بعد 2003: المفاهيم والمؤشرات

Human Security and Peacebuilding in Iraq after 2003: Concepts and Indicators

الباحثة: زهراء عبد الرزاق جبر
جامعة بغداد / كلية العلوم السياسية
Zahraa Abdul Razzaq Jabr
University of Baghdad /Collage of Political Sciences

أ.م. بسمة خليل نامق
جامعة بغداد / كلية العلوم السياسية
Dr. Basma Khalil Namiq
University of Baghdad /Collage of Political

Zahraa.Abdulrazaq1201e@copolicy.uobaghdad.edu.iq

IRAQI Academic Scientific Journals
https://www.iasj.net/iasj/journal/393/issues

الملخص

يتناول البحث الأمن الإنساني وبناء السلام في العراق بعد 2003، وذلك لأهمية الأمن الإنساني في بناء السلام في المجتمعات وخصوصا تلك الخارجة من دوامة النزاع والحروب، إذ إن بناء السلام يستهدف تثبيت حالة السلام والاستقرار في المجتمع، ويعتمد ذلك على مجموعة من القيم من ضمنها توفير الأمن الإنساني عبر مجموعة من المؤشرات، وإن الغاية من الأمن الإنساني هو تحسين جودة حياة الفرد وتحريره من الخوف والحاجة والحرمان، والقضاء على كل ما يهدد جودة حياته، وعند ذلك يتم بناء السلام في المجتمع. وتطبيق ذلك يعتمد على أداء المؤسسات الحكومية في تحقيق مؤشرات الأمن الإنساني التي تتعلق بتوفير الأمن والعدالة والخدمات العامة وفرصة عمل للمواطنين لتأمين حياتهم ، وتحريرهم من البطالة والفقر والحاجة.

وبما أن العراق دولة خارجة من دوامة النزاع والحروب ، ويستهدف بناء السلام في المجتمع ، ولهذا سوف نبحث في مؤشر من مؤشرات الأمن الإنساني في العراق من حيث تطبيقه وهو مؤشر الاقتصاد المستدام الذي يتعلق بوجود أمن اقتصادي متين يمكن المواطنين من الحصول على دخل أساسي لتأمين متطلبات حياتهم ويخلصهم من الفقر والحرمان .

الكلمات المفتاحية: "بناء السلام"، "الأمن الإنساني"، "الفقر" ، "البطالة" ، "الاقتصاد المستدام"

Abstract

The research deals with human security and peace-building in Iraq after 2003, because of the importance of human security in building peace in societies, especially those emerging from the spiral of conflict and war, as peace-building aims to stabilize the state of peace and stability in society, and depends on a set of values, including the provision of human security through a set of indicators, and the purpose of human security is to improve the quality of life of the individual and free him from fear, need and deprivation, and eliminate all that threatens the quality of life, and then peace is built in society. The implementation of this depends on the performance of government institutions in achieving human security indicators that relate to providing security, justice, public services and a job opportunity for citizens to secure their lives, and freeing them from unemployment, poverty and need. Since Iraq is a country emerging from the spiral of conflict and wars, and aims to build peace in society, and for this we will look at one of the indicators of human security in Iraq in terms of its application, which is the Sustainable Economy Index, which relates to the existence of solid economic security that enables citizens to obtain a basic income to secure their life requirements and save them from poverty and deprivation .

Keywords: Peacebuilding","humansecurity poverty","unemployment", "sustainable economy"

المقدمة

إن الوصول إلى حالة السلام والاستقرار هو هدف يسعى إليه كل مجتمع، وذلك من طريق تسخير إمكانياته للوصول إلى حالة السلام والاستقرار، ومحاولة الابتعاد عن كل ما يثير العنف والصراع، وتحقيق هذا الهدف يقع على عاتق النظام السياسي بالدرجة الأساسية. أذ إن بناء السلام في المجتمعات يحتاج إلى توفير مجموعة من المؤشرات التي من طريقها يتحقق السلام في المجتمع ، وأهم مؤشرات بناء السلام هو تحقيق الأمن الإنساني الذي يسعى الأخير إلى تحرير الإنسان من العوز والامتهان والحرمان عبر مجموعة من المتطلبات التي تقع مسؤولية تنفيذها على النظام السياسي(الحكومة). وإن الهدف من الأمن الإنساني هو تقليل الظواهر التي تهدد حياة رفاهية الفرد كالمرض والفقر والبطالة والجريمة والعنف، إذ إن وجود هذه الظواهر تؤثر على السلام وتشكل محرك للعنف والصراع داخل المجتمع، وبهذا فإن الغاية الاساسية للأمن الإنساني تكمن في أن يكون الافراد في مأمن من أشكال العنف المباشر والغير مباشر، قادرين على تسديد متطلباتهم الأساسية وكذلك حقوقهم، وعند توفيرها يعم السلام وخصوصا الإيجابي لأن السلام لا يقتصر فقط على غياب الحروب.

أهمية البحث : تبرز أهمية البحث من بيان أهمية الأمن الإنساني في بناء السلام، إذ إن الأمن الإنساني يحتوي على مجموعة من المؤشرات تتعلق بتوفير الأمن وتحرير الفرد من العوز والحرمان والامتهان، وبيان أهمية أداء المؤسسات الحكومية في توفير تلك المؤشرات وتحقيق السلام، فضلا عن ذلك إبراز أن السلام لا يعني فقط غياب الحروب والعنف، أنما أيضا غياب البطالة والفقر واللامساواة إذ إن هذه الظواهر تشكل خطرا على السلام كما الحروب والعنف.

اشكالية البحث : تكمن مشكلة البحث بعدم تحقيق السلام في المجتمع العراقي بعد عام 2003م على الرغم من الانتقال إلى نظام ديمقراطي، ونطرح من خلال هذه المشكلة تساؤلات وهي ، كيف يؤثر الأداء الحكومي على بناء السلام ؟ ولماذا لم يستطع النظام السياسي في العراق من تلبية متطلبات الأمن الإنساني وخصوصا في ما يخص متطلب الاقتصاد المستدام من حيث انتشار الفقر والبطالة ؟

فرضية البحث : ينطلق البحث من فرضية مفادها أن هناك علاقة ما بين توفير الأمن الإنساني وبناء السلام في المجتمع ، أذ إن كلما تم تحقيق مؤشرات الأمن الإنساني من قبل المؤسسات الحكومية كلما أدى ذلك إلى تحقيق السلام في المجتمع.

هيكلية البحث : تتكون هيكلية البحث من مقدمة ومبحثين، الأول يتناول (مفهوم بناء السلام والأمن الإنساني) ويتضمن مطلبين، المطلب الأول: تعريف بناء السلام، والمطلب الثاني: بناء السلام والأمن الإنساني. أما المبحث الثاني بعنوان(مؤشرات الأمن الإنساني في العراق بعد 2003) ويحتوي على مطلبين، المطلب الأول : البطالة ، المطلب الثاني: الفقر . وينتهي البحث بخاتمة.

المبحث الأول: مفهوم بناء السلام والأمن الإنساني

نتناول في هذا المبحث مفهوم بناء السلام وما الذي يسعى إليه، وكيفية بناء السلام في المجتمعات ومن ثم ننتقل إلى معرفة مفهوم الأمن الإنساني وعلاقته ببناء السلام وما الغاية منه.

المطلب الأول: تعريف بناء السلام

أرتبط مفهوم بناء السلام بمرحلة الحرب الباردة؛ وذلك لكونه يعبر عن إهتمام الدول والأفراد في أن يعم السلام والإستقرار كبديل للحروب، واصلاح المجتمعات ما بعد النزاعات والمجتمعات التي تعاني من انعدام الانسجام المجتمعي في المجتمعات المتعددة [1].

إن بناء السلام يستهدف بناء وتثبيت حالة السلام في المجتمعات الخارجة من الحروب ودوامة العنف، ويتم ذلك من طريق القضاء على محركات الصراع والعنف لضمان عدم عودة الصراع مجددًا، لكن قبل التعرف على مفهوم بناء السلام، يتوجب التطرق إلى مفهوم السلام وماذا نقصد به، وما الأمور التي عند توفرها، تعم حالة السلام في المجتمعات.

إن السلام حالة ديناميكية ومتغيرة ، إذ إن السلام هو مطمح إنساني تهدف البشرية إلى تحقيقه ابتداء من داخل مجتمعاتها إلى خارجها إي في الاطار الإقليمي والدولي [2].

سنتعرف على مفهوم السلام وماذا يتضمن من طريق الإشارة إلى بعض التعاريف التي من طريقها نفهم ماذا يجب أن نعمل لكي نبني السلام في المجتمعات.

يعرف السلام على أنه "حالة أو فترة ليس فيها حرب أو انتهت فيها الحروب "[3] من خلال هذا تعريف يتبين إن حالة السلام يكمن بغياب العنف والحروب، فعندما تغيب الحروب يعم السلام، لكن سؤال هنا هل غياب الحرب يمثل المعيار الوحيد لكي يعم السلام؟

إن جواب هذا السؤال يكمن من طريق ما طرحه يوهان غالتونغ الذي قدم مفهوم للسلام من جانبين، يرتبط الجانب الأول بالمفهوم التقليدي للسلام والذي هو غياب العنف المباشر أي العنف المرئي ويطلق على هذا الجانب "السلام السلبي "، أما الجانب الثاني للسلام فيشير إلى غياب العنف البنيوي أي العنف غير مرئي ويتحقق هذا السلام من طريق تحقيق التنمية والعدالة الاجتماعية، ويطلق على هذا الجانب "السلام الإيجابي"[4]

وأشار كوينسي رايت إلى مفهوم السلام الإيجابي أيضا إذ عرف السلام على أنه "عبارة عن الظروف، أو بيئة المجتمع التي يسود فيها النظام، والعدل على الصعيد الداخلي بين أعضاء المجتمع، وعلى الصعيد الخارجي وفي علاقاته مع الأخرين "[5]

ومن خلال هذا العرض لمفهوم السلام الإيجابي، يتبين إن وجود السلام لا يتمثل بغياب العنف والحروب فقط، بل بوجود العدالة الاجتماعية والمساواة ما بين الجنسين والتكافؤ الاقتصادي والتوزيع العادل للسلطة والموارد [6]، كما إن الحرب والعنف لا يشكلان وحدهما خطراً على السلام بل أن الفقر والبطالة واللامساواة يمثلون خطراً على السلام أيضا [7].

اذاً إن وجود السلام في المجتمع يتم من طريق تشييد البنية الأساسية الهيكلية التي تدعم السلام وتوفير الأمن الإنساني للمواطنين وحماية حقوق الإنسان والدفع بعجلة التنمية إلى الأمام؛ وذلك لأن وجود التنمية في المجتمعات تدل على رفاهية الإنسان[8] .

مما تقدم يمكن القول إن السلام يسود في المجتمع، عندما تتحقق العدالة الاجتماعية ويتوفر الأمن الإنساني وتتحقق التنمية، إلى جانب غياب العنف والحروب، وبخلاف ذلك يغيب السلام. بعد عرض مفهوم السلام وماذا يتضمن لكي يعم السلام في المجتمعات، ننتقل في هذا الإطار إلى استعراض مفهوم بناء السلام، وما هو إطار العمل الذي يقصده بناء السلام لكي يمنع عودة العنف والصراع مجددًا.

يعرف بناء السلام: على أنه مجموعة واسعة من المساعي، التي تبذلها مختلف الجهات في الحكومة والمجتمع المدني لغرض معالجة الأسباب الجذرية للعنف قبل الصراع العنيف وفي أثنائه وبعد الصراع، وذلك من أجل معالجة العوامل المحركة والمسكنة من حدة الصراع [9].

وإن مهمة بناء السلام تكمن بالقضاء على الأسباب التي تولد العنف وتحرك الصراع في المجتمع، وذلك عن طريق وضع الإستراتيجيات تعمل على تعزيز الأمن والاستقرار وتلبية احتياجات الأفراد، والقضاء على الصراعات العنيفة وعدم تكرارها[10].

ومن أجل معالجة الأسباب الجذرية للصراع، فأن بناء السلام يستهدف دعم البنى الاقتصادية والاجتماعية التي تدعم السلام وترسيخه، وإنشاء هيكل قائم على العدالة، والمساواة والتعاون من أجل منع احتمال نشوء الصراع مجددًا[11]. وذلك لأن تشييد البنى والهياكل تساعد أطراف النزاع من العبور من مرحلة النزاع إلى مرحلة السلام الإيجابي، ومن أجل إزالة أسباب النزاع مادية كانت أو معنوية، واستبدالها بآليات وهياكل تساعد الأطراف من التعامل مع بعضها بعض بنحو سلمي[12] .

وفي هذا الصدد عرف بطرس غالي الأمين العام الأسبق للأمم المتحدة بناء السلام: على أن العمل على دعم الهياكل التي من شأنها تعزيز ودعم السلم لتجنب العودة إلى حالة النزاع[13].

وبناء عليه، فأن السلام لا يمكن بناؤه إلا بالقضاء على الهياكل التي تقود إلى الصراع، ونأخذ مثال عن الهياكل التي تؤدي إلى الصراع، وهو النظام غير عادل لتوزيع الموارد في المجتمع، حيث إن هذا النظام يخلق طبقتين في المجتمع، طبقة تحوز على الموارد وهي الأقلية، وطبقة محرومة من الموارد وهي الأكثرية، وهذا الأمر يولد لدى الطبقة المحرومة شعور بالإحباط ويدفعها للتصرف بعنف للحصول على الموارد[14].

أن بناء السلام يستهدف تعزيز السلام الايجابي ومن أجل القضاء على الهياكل التي تقود إلى العنف. وقد أكد على ذلك "جون بول ليديراخ" أستاذ مختص في بناء السلام، إذ يرى إن بناء السلام يتضمن المساواة والعدالة الاجتماعية بالإضافة إلى الأفعال الاجتماعية التي تهدف إلى تحسين العلاقات، وتلبية الاحتياجات الأساسية للفرد، والنشاطات التي تغذي وتقوي السلام[15].

اذاً ومن خلال ما سبق يتضح، إن جوهر بناء السلام يكمن في منع وحل النزاعات وتعزيز السلام؛ وذلك من طريق إزالة الأسباب الجذرية للنزاع سواء أكانت سياسية أم هيكلية أم اجتماعية أم ثقافية أم اقتصاديًا.

أما عن نطاق عمل بناء السلام فيبدأ بعد انتهاء العنف وإعادة السلام لمدة ما بعد النزاع[16]. إلا إن بناء السلام لا يقتصر على المجتمعات الخارجة من الحروب، بل يحتاج إلى أن يمارس في كل المجتمعات بوصفه وسيلة لمنع العنف ولإشباع الحاجات البشرية والذي يطلق عليه بناء السلام الوقائي [17] ، وتنطلق جهود بناء السلام المانعة للصراع قبل أن يتحول الصراع إلى العنف ومن طريق إنشاء برامج للقطاع الأمني والاقتصادي والاجتماعي والثقافي والصحي والقانوني، والتي بدورها تقدم مصادر رئيسة لعدم الاستقرار والعنف، كما يبحث في الأسباب الجذرية الاقتصادية والسياسية والمجتمعية التي تسبب العنف والصراع [18].

علاوة على ذلك إن بناء السلام يعمل على دعم التنمية المستدامة، والتي تسعى من طريقها الدولة لتحقيق تقدم إيجابي وملموس فيما يتعلق برفع مستوى المعيشة لأفراد المجتمع والذي يؤدي هذا إلى تحقيق السلام الذي يساعد على استقرار الدولة وتقدمها [19] ، إذ إن التنمية الشاملة والمستوى كافي من الرخاء يساعدان على منع الصراع والعنف[20]، وقد أكد برنامج الأمم المتحدة للتنمية على علاقة ما بين تحقيق التنمية وحدوث السلام، إذ يرى إن من أولويات عمليات بناء السلام هو تحقيق التنمية المستدامة والحكم الديمقراطي من أجل تعزيز السلام بين أفراد المجتمع[21]. وعليه فان المهمة المركزية لبناء السلام، تكمن بخلق سلام إيجابي ومستدام في المجتمعات، من طريق تعزيز الحكم الديمقراطي وحقوق الإنسان والتنمية المستدامة[22].

وبما أن بناء السلام يرمي إلى تعزيز السلام الإيجابي، يتم ذلك من طريق منظومة من القيم التي تتمثل بالأمن الإنساني والسلام العادل وتحقيق العدالة، والتي تكون مهمتها تلبية الاحتياجات البشرية (المادية، والاجتماعية، والثقافية) وحماية حقوق الإنسان[23].

من خلال هذا العرض لهذا المفهوم يتبين، إن بناء السلام يعتمد على إزالة جذور العنف ومسببات الصراع ، التي قد تكون البطالة أو الفقر أو سهولة الوصول إلى الأسلحة من مسببات الصراع التي تدفع الأفراد والجماعات للإنخراط في الصراع [24]. لذلك يتوجب على بناء السلام توفير الأمن الإنساني والعدالة والمساواة، وتحقيق رفاهية المجتمع وتقع مهمة تنفيذ ذلك بشكل كبير على الحكومات التي يجب عليها أن تعمل من أجل دعم السلام الإيجابي ومن خلال تحقيق الأمن الإنساني للمواطنين الذي سنتناوله في المطلب الثاني.

المطلب الثاني: بناء السلام والأمن الإنساني

كان ينظر سابقا بأن غياب العنف يمثل الأمن، لكن هذه النظرة اختلفت اليوم حيث أصبح ينظر إلى الأمن بطريقة أكثر اتساعًا ولم يعد محصوراً فقط في احتواء العنف المادي فقط، بل أصبح ينظر إلى الأمن من ابعاد مختلفة سياسية واقتصادية واجتماعية، وعليه ظهر مفهوم الأمن الإنساني الذي يستهدف القضاء على العوز وعلى الخوف والحرمان[25].

ومثل مفهوم الأمن الإنساني الانتقال من أمن الدولة والحدود والأرض إلى أمن الذين يعيشون داخل الدولة وفي إطار حدودها وعلى أرضها[26].

ومن الجدير بالذكر أن الأمن الإنساني لا يحل محل الأمن الوطني بل يعد مكملاً له[27]، إلا إن هناك اختلاف ما بين الأمن الوطني والأمن الإنساني، فالأمن الوطني يسعى إلى التحرر من الهجوم

العسكري وتأمين المصالح السياسية والاقتصادية والاقليمية للأمة، أي يرمي إلى حماية أمن الدولة، أما الأمن الإنساني يسعى إلى حماية رفاهية المواطنين والمجتمعات، ليتمكنوا من العيش بأمان وكرامة متحررين من الخوف والعوز، أي يرمي إلى حماية الفرد [28].

يعرف الأمن الإنساني: على أنه التحرر من الخوف ومن العوز والتحرر من امتهان الأفراد والمجتمعات المحلية حيث يشتمل على الحماية الجسدية فضلا عن الأنظمة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية التي تحمي حقوق الإنسان والتحرر من العوز، وأن الادراك المحلي للأمن والسلام والعدالة والاستقرار أساسية في تحديد الأمن الإنساني[29] .

من خلال هذا التعريف يتبين، إن جوهر الأمن الإنساني يكمن في أن يكون الأفراد في مأمن من أشكال العنف المباشر وغير مباشر قادرين على تسديد متطلباتهم الأساسية وكذلك حقوقهم، وهو بذلك يسعى الى التقليل من تهديدات المرض والفقر والجريمة التي تقلل من جودة الحياة وبالوقت نفسه يشكل محركاً للعنف والصراع [30].

ويشكل الأمن الإنساني أحد قيم بناء السلام إلى جانب العدالة والسلام العادل، إذ إن بناء السلام يرمي إلى إيجاد حلول رئيسة لطرح العوامل البنيوية المباشرة التي تسبب الخوف والحاجة والاعتداء، ويتم ذلك من طريق تحقيق وتحسين الأمن الإنساني الذي يسعى إلى توفير احتياجات الأفراد وحمايتهم من العنف المادي والبنيوي، لهذا يشكل الهدف الأول والرئيسي لبناء السلام[31]. وبناء عليه يتبين، أن هناك علاقة ما بين تحقيق الأمن الإنساني والسلام في أي مجتمع، فعندما تعمل الحكومات على توفير الأمن الإنساني وتلبية متطلبات المواطنين من الاحتياجات الأساسية يؤدي هذا الأمر إلى سيادة حالة الرضا والاطمئنان لدى المواطنين، وينعكس هذا على سيادة السلام والاستقرار في المجتمع. إذ إن هناك ارتباط ما بين تحقيق الأمن الإنساني وسيادة حالة الاستقرار المجتمعي، إذ إن توفير وصيانة الاحتياجات الأساسية للأفراد سواء أكانت مادية أم معنوية وصون كرامة الأفراد وحمايتهم من الحرمان، شرط أساسي لحدوث الاستقرار في المجتمعات[32].

ويرتكز الأمن الإنساني على سبع مرتكزات أساسية والتي تمثل أبعاد الأمن الإنساني وتمثل هذا الابعاد بالتالي: (الأمن الاقتصادي ،الأمن الغذائي، الأمن الصحي، الأمن البيئي، الأمن الفردي، الأمن المجتمعي، الأمن السياسي)، ويسعى الأمن الإنساني إلى تحقيق هذه الأبعاد في المجتمع، والذي من طريق هذه الأبعاد يتم تحرير الإنسان من عنصرين أساسين وهما[33]:

1-التحرر من الخوف: ويتم ذلك من خلال حماية الافراد من الخوف، والذي يتكون من عدة أسباب ومنها، القهر، العنف والاقصاء والظلم والتهميش والاستعباد فضلا عن الحماية الشخصية.

2-التحرر من الحرمان: لا يقتصر مفهوم الحرمان في مجال معين إنما هو مفهوم واسع ويدخل في كافة المجالات، ويشمل حرمان الفرد من الحصول على أبسط حقوقه والتي تجعله يحيا حياته بأمان واستقرار.

وكما اسلفنا إن الأمن الإنساني يسعى إلى حماية الأفراد من العنف المباشر وغير مباشر، وسوف نتعرف على مفهوم العنف المباشر وغير مباشر، لكن قبل ذلك يتوجب أن نتعرف على مفهوم العنف.

إذ عرف يوهان غالتونغ العنف بأنه "إهانات يمكن تجنبها للحاجات الإنسانية الأساسية، وأكثر من ذلك للحياة كلها، مما يحط بمستوى اشباع هذا الحاجات تحت ما هو ممكن"[34]

يتضح من خلال هذا التعريف، إن العنف لا يقتصر على العنف المادي فقط أي بدني بل يتشمل على غير مادي، وهو العنف البنيوي ويكون غير مباشر، ومن خلال تعريف يوهان فإن عدم اشباع الحاجات الإنسانية يدخل من ضمن العنف البنيوي. ويمكن التمييز بين مفهومي العنف المباشر وعنف الغير مباشر.

1-العنف المباشر : ويقصد به الضرر الجسدي الذي يقوم به فرد أو جماعة ضد الآخر، ومن مظاهر هذا النوع من العنف يتمثل بالقتل والقمع والإيذاء الجسدي، الاضطهاد والتعذيب، ويكون هذا العنف مرئي وظاهر، وأن غياب هذا العنف يؤدي إلى السلام السلبي .[35]

2-العنف غير مباشر البنيوي:هوالعنف غير مرئي، ويقصد به مجموعة من الظروف الاقتصادية أو الاجتماعية أو الثقافية أو السياسية، التي تنطوي على حرمان فئة أو فئات في المجتمع من التمتع بمزايا أو حقوق أو حرمان من الحاجات الأساسية[36]، وقد ينجم عنه هذا العنف الاعاقات والتفاوتات والوفيات نتيجة الانظمة التي تكرس وتعزز التباينات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية وحتى التعليمية [37] ، ومن مظاهر هذا النوع من العنف الاستغلال والخوف والتمييز الذي يولد الفقر نتيجة الحرمان من الحاجات المادية الاساسية، كما أن العنف البنيوي يكون غير ظاهر وكامن، ويرجع السبب في ذلك إلى أن المعتدين أو المتسببين في حدوث هذا العنف، يظلون في الخفاء، وبغياب هذا النوع من العنف يؤدي إلى سيادة حالة السلام الإيجابي نعطي مثال بسيط جدًا عن الفرق ما بين العنف المباشر والغير المباشر، يمثل الأول قتل الأطفال، أما الثاني فموت الأطفال من خلال الفقر والعوز والحرمان[38] .

أما في ما يخص العلاقة ما بين حقوق الإنسان والأمن الإنساني، فهناك ارتباط ما بينهما، حيث إن الأمن الانساني يستهدف حقوق الإنسان بما يتناسب مع فكرتي الخوف والعوز، فحق الحياة والحصول على رعاية صحية وبيئة نظيفة والشعور بالأمان، هذه المواضيع يمكن فهمها من خلال الأمن الإنساني [39].

أن مسؤولية تحقيق الأمن الإنساني يقع تحقيقه على عاتق الحكومات والتي تكون مهمتها توفير الأمن الإنساني لجميع المواطنين للدولة بشكل متساو، والعمل على صون الأمن للأفراد والجماعات، واتخاذ التدابير التي تمنع انتهاكات حقوق الإنسان، ويتعلق تحقيق ذلك بوجود نظام سياسي متماسك ومتجاوب مع تطلعات مواطنيه، كما يحظى بالقبول والرضا الداخلي، ويحترم حقوق الإنسان الأساسية والعمل على تمكين الفرد من حقوقه في ظل غياب القهر وانتهاكات حقوق الإنسان[40]. ويتطلب الأمن الإنساني دولة ترتكز على المواطن وعلى المجتمع المدني، فالدولة التي ترتكز على المواطنين تكون متجاوبة مع حاجاته، فيتوجه حكامها نحو خدمة الصالح العام، على النقيض ذلك فإن الدولة التي تسيطر عليها النخبة، يتوجه حكمها نحو خدمة المصالح الخاصة على حساب الصالح العام[41]، ويؤدي هذا الوضع إلى عدم توفير الأمن الإنساني للمواطنين لأن النخبة يكون همها خدمة مصالحها الخاصة على المصلحة العامة واحتياجات المواطنين . أما الدولة التي

ترتكز على المجتمع المدني وخصوصًا إذ كان المجتمع المدني نشط يعد مؤشراً على فاعلية الدولة؛ لأنه يعد رقيباً على عمل الحكومة ويحاسبها على مسؤوليات حكمها وشفافيته[42].

إن حدوث العنف والصراع يرتبط بجودة أداء البنى الحكومية (المؤسسات الحكومية) في تلبية الحاجات الإنسانية وحماية الأمن الإنساني، حيث تؤدي البنى الحكومية الضعيفة والفاسدة إلى سيادة حالة العنف؛ لأن هذه البنى تعمل على انتفاع المجموعة الحاكمة التي تمثل الأقلية على حساب اغلبية المواطنين، فيتولد شعور لدى هؤلاء المواطنين بالظلم والحرمان والافتقار إلى العدالة، وتكون نتيجة الحرمان انخراط الأفراد في الصراع من أجل تلبية احتياجاتهم الإنسانية؛ لانهم يفتقرون إلى القدرات السياسية والاقتصادية والاجتماعية الكافية لتلبية حاجاتهم[43].

ويتحدد أداء المؤسسات الحكومية في توفير الأمن الإنساني وبناء السلام من خلال تحقيق مؤشرات التي من طريقها يتحقق الأمن الإنساني للمواطنين ويعم السلام وهذه المؤشرات هي كالآتي[44]:

1-الديمقراطية المستقرة سياسيًا: أي ضرورة صناعة قرار تشاركي، ويتعلق بوجود الأمن السياسي الذي يحمي حقوق الإنسان.

2-الاقتصاد المتين: يتعلق بوجود أمن اقتصادي أساسي يمكنهم من الحصول على دخل أساسي، وهل تقوم المؤسسات الخدمية الحكومية بدورها في تلبية الحاجات المواطنين من تعليم وعناية صحية وكهرباء وماء وطرق ..... الخ بصورة جيدة؟هل يعمل النظام الاقتصادي بالصورة التي تؤدي إلى تقليص الفجوة ما بين الاغنياء والفقراء؟ والقضاء على الفقر؟

3-البيئة الأمنية المحمية: تتعلق بضرورة توفير الأمن والتحرر من الخوف، وإدراك الشعب أنه يعيش في مجتمع آمن يوفر حرية الحركة وحرية التحرر من الخوف ومدى قيام القوات الأمنية بدورها في حماية المواطنين المدنيين بشكل جيد بغض النظر عن انتماءاتهم.

4-العدالة ودور القانون: ويتضمن ضرورة وجود العلاقات الاجتماعية المتوقعة وتحقيق العدالة، وإدراك الشعب بوجود نظام قضائي عادل.

5-الرفاهية الاجتماعية والثقافية: تتضمن ضرورة احترام الآخر وكرامته والحاجة إلى معنى وهوية وانتماء.

من خلال ما سبق يتبين، أنه يجب على المؤسسات الحكومية أن تعمل على توفير متطلبات الأمن الإنساني الذي يؤدي إلى السلام، وأن عدم قيام المؤسسات الحكومية في توفير الأمن الإنساني يولد حالة الإحباط والحرمان ومن ثم العنف. فمثال عن ذلك إن ظاهرة الفقر تولد نتيجة عدم توفير الأمن الإنساني للمواطنين، والذي يقود إلى خلق العنف والتطرف لدى الأفراد، وسيادة الاحتراب الاجتماعي بدلا من السلم [45].

المبحث الثاني : مؤشرات الأمن الإنساني في العراق بعد 2003

إن العراق بلد عانى من الحروب والعنف وغياب السلام قبل عام 2003م، لكن بعد هذا العام بدأت مرحلة جديدة تطلع من طريقها المواطنون نحو السلام والعيش برفاهية وأمان. ونحاول في هذا المبحث التعرف

على مؤشر من مؤشرات الأمن الإنساني في العراق التي من طريقها يتحقق السلام، وهو مؤشر(**الاقتصاد المستدام**) الذي يتعلق بوجود أمن اقتصادي أساسي يمكنهم من الحصول على دخل أساسي، فضلا عن رعاية الاستقرار الاقتصادي لجميع المواطنين بتقليص الفجوة بين الأغنياء والفقراء، والذي يؤدي في النهاية القضاء على ظاهرتي الفقر والبطالة اللتان يهددان السلام في المجتمع . ونحاول الاجابة عن الاسئلة وهي: هل استطاعت الحكومات توفير دخل أساسي وتحقيق الاستقرار الاقتصادي لجميع المواطنين؟ وهل استطاعت تحرير المواطنين من العوز والحاجة بالقضاء على ظاهرتي الفقر والبطالة اللذان يهددان السلام في المجتمع، وأن جواب على ذلك سيتوضح من خلال المطلبين على النحو الآتي:

المطلب الأول: البطالة

إن تأمين الدخل الأساسي للمواطنين يتم عبر توفير فرص العمل التي من طريقها يضمن الفرد توفير الدخل لتحقيق احتياجاته ورفاهيته في الحاضر والمستقبل وبالتالي يتحرر من العوز والحاجة، وإن العمل حق من حقوق الإنسان أقره جميع مواثيق حقوق الإنسان والدساتير. لذلك من واجب الدول أن تعمل على تأمين هذا الحق وعدم انتهاكه، لأنه انتهاك حق الحصول على فرص العمل يؤدي إلى ظهور ظاهرة خطيرة على المجتمع وهي **البطالة** التي تعرف وفق منظمة العمل بأنها" كل شخص قادر على العمل راغب فيه ويريده ويقبل به عند مستوى الأجر السائد، لكنه لا يجد هذا العمل "[46]. وعليه تظهر البطالة في المجتمع عندما لا تستطيع الحكومة توفير فرص العمل للمواطنين الذين هم في سن العمل.

في العراق ولدت البطالة في المجتمع في تسعينيات القرن الماضي نتيجة الحروب ومن ثم الحصار وتدمير المؤسسات والمنتشات الصناعية والاعتماد على النفط فقط أدى إلى ظهور البطالة لتستمر إلى يومنا هذا، وقد أصبحت من أبرز التحديات التي تواجه الحكومات ومن المفترض أن تعمل على إيجاد حلول للحد من هذه الظاهرة التي تزيد من درجة الفقر والتهميش للفرد.

كما أن العراق يشهد زيادة في عدد السكان بمعدل 3% سنويا نتيجة ارتفاع الخصوبة، إذ احتل المرتبة 17 عالميا من حيث النمو السكاني ، أدى إلى زيادة الفئة العمرية من(15–64) في المجتمع، حيث يمثلون 51% من إجمالي السكان [47]، وإن هذه الفئة العمرية تمثل سن العمل إذ بلغ عددهم في العام 2013 (20،2) مليون نسمة ليرتفع هذا العدد إلى (20،4) مليون نسمة في عام 2016 [48]، وعليه فإن حوالي 850،000 مواطن عراقي يصل كل عام إلى سوق العمل، لكن المشكلة تكمن بالفشل في تأمين فرص عمل لهذه الاعداد أي بعبارة أخرى يفشل البلد في خلق ربع مليون فرصة عمل جديدة كل سنة [49] . أما معدل البطالة لهذه الفئة العمرية من 15 فما فوق من إجمالي القوة العاملة (ينظر للجدول 15) للسنوات المختارة حسب الاحصائيات :

جدول رقم(1) معدل البطالة من 15 عاما فما فوق من إجمالي القوة العاملة

السنة	2008	2011*	2014	.2016**	2018***
معدل البطالة	%15	%11	%10،6	**%10،8**	%13

الجدول من اعداد الباحثة بالاعتماد على *-وزارة التخطيط، خطة التنمية الوطنية(2013-2017) ،2018، ص29،- وزارة التخطيط، جهاز المركزي للأحصاء،مؤشرات التشغيل والبطالة،***- وزارة التخطيط ، جهاز المركزي للأحصاء، تقرير اهداف التنمية المستدامة، التقرير الاحصائي 2020،ص41**

من خلال الجدول نلاحظ انخفاض معدل البطالة خلال السنوات 2008-2011 نتيجة لسياسة التشغيل التي تبنتها الحكومة بعد عام 2005 التي أدت إلى زيادة أعداد المشتغلين في الدولة ولاسيما في الجهاز الأمني[50]، وظهور البطالة المقنعة في أجهزة الدولة. أما معدل البطالة للفئة العمرية (15-24) ينظر للجدول (2) للسنوات المختارة من إجمالي قوى العمل على النحو الآتي:

جدول رقم (2)معدل البطالة للفئة العمرية (15-24)

السنة	2006	2012*	2014	2016	2018**
معدل البطالة	%30	%19،2	20 ، 0	%22،7	%27،5

الجدول من اعداد الباحثة بالاعتماد *- نقلا عن امير مالك مليوخ الشبلاوي،مصدر سبق ذكره، ص266،-وزارة التخطيط ، جهاز المركزي للأحصاء، مؤشرات التشغيل والبطالة**

اذاً من طريق الجدول نلاحظ إن هناك انخفاض في معدل البطالة لهذه الفئة خلال سنوات من 2006 إلى 2012 ، لكن تعود النسبة إلى الارتفاع في سنة 2018. إلى 27،5% لنعود إلى المربع الأول في معدل البطالة لهذه الفئة، بمعنى إن جهود الحكومات ذهب سدا.

أما نسبة العاطلين عن العمل من حملة الشهادة الاعدادية فما دون بلغت (16.6%) في حين ارتفع النسبة عند حاملي شهادات أعلى من الاعدادية إلى(24،4%)، وإن هذه النسبة تعكس بطالة الخريجين في العراق[51]. وبناء على هذه المؤشرات نلاحظ إن **مشكلة البطالة مستمرة نتيجة عدة أسباب سوف نتناولها على النحو الآتي:**

1.طبيعة اقتصاد العراقي الريعي الذي يعتمد على النفط فقط[52]، إذ يستند هذا القطاع على كثافة رأس المال وقلة استخدام الأيدي العاملة، إذ لا يوظف سوى 3% من القوة العامة[53]، وعليه فإن معدلات البطالة تتزايد نتيجة عدم قدرة الاقتصاد العراقي على توليد فرص العمل.

2.الحروب والحصار التي مرت على العراق أدت إلى تدمير المنشآت الصناعية والبنية التحتية ، إذ تعد الحروب والنزاعات المحلية من أكبر المخاطر التي تواجه المجتمع واقتصاده إذ يقود إلى توقف الأفراد عن العمل وانعدام الأمن، كما أنه بعد عام 2003 تم تسريح الجيش العراقي السابق مما ولد جيش من العاطلين عن العمل[54].

3.تراجع القطاعين الزراعي والصناعي في توليد الناتج المحلي الإجمالي والذي يؤدي إلى الاختلال في توزيع قوة العمل ويؤثر بصورة سلبية في زيادة معدلات البطالة[55]. فضلا عن انحسار دور القطاع الخاص وعدم قدرته على استيعاب العاطلين والباحثين عن العمل[56] .

4.عدم توازن معدلات التشغيل وتوليد فرص العمل مع زيادة عدد السكان، وخصوصا من هم في سن العمل[57].

5.عدم التناسق بين متطلبات سوق العمل ومخرجات النظام التعليمي مما ولد ظاهرة بطالة الخريجين[58].

وفي ظل هذا الأسباب اتخذت الحكومات العراقية العديد من الإجراءات من أجل القضاء على البطالة، لكن لم تنفع مادامت مسببات البطالة مستمرة، ومن أجل القضاء على بطالة الشباب، يجب على الحكومات أن تضع استراتيجية مدروسة وسياسة اقتصادية كفيلة بمعالجة البطالة؛ لأن نوع البطالة في العراق هي بطالة بنيوية هيكلية ناجمة عن اختلال الاقتصاد العراقي لذلك يجب معالجة هذا الاختلال من أجل السيطرة على هذه الظاهرة التي لها اثآر سلبية تدمر الفرد والمجتمع في آن واحد، كما أن لا يمكن لأي مجتمع أن يسود فيه الاستقرار والسلام في ظل تواجد هذه الظاهرة. وعليه سنتناول **مخاطر البطالة على المجتمع وتهديد السلام** على النحو الآتي:

إن الأمن الإنساني يستهدف رفاهية الإنسان وتحرره من الحاجة والعوز، لكن توفير ذلك لا يمكن في ظل تواجد ظاهرة البطالة التي تمثل داء يفتك بالمجتمع ولها مخاطر كبيرة على الفرد وعلى صحته النفسية والجسدية وذلك لان العاطلين عن العمل يفتقرون لتقدير الذات أو يشعرون بالفشل وأنهم اقل من غيرهم [59]. أن الشخص العاطل عن العمل يفقد دخله وهذا يعرضه ويعرض أسرته للفقر والحرمان الذي يولد شعور الإحباط ، والذي له نتائج سلبية منها الانحراف السلوكي والتمرد على النظام السياسي وعدم الامتثال للقانون، فترتفع معدلات الجريمة والسرقة ،إذ إن العوز المادي يمثل بيئة خصبة لنمو الجريمة والعنف، من حيث لجوء الفرد إلى كسب غير مشروع لتأمين لقمة العيش[60]. ولايتوقف الأمر عند هذا الحد بل أن العاطل عن العمل يصاب بالأمراض النفسية نتيجة خوفه من الحاضر والمستقبل وكيفية مواجهة صعوبات الحياة فيلجأ إلى تعاطي المخدرات والمسكرات [61]، أو قد يلجأ الفرد العاطل عن العمل إلى الانخراط في المنظمات الإرهابية التي تقدم له الإغراءات في تأمين احتياجاته، كما إن البطالة في العراق جعلت أحلام الشباب تكمن في الهجرة من هذا البلد الذي لم يوفر له أبسط حقوقه في توفير فرص العمل [62]. واخيرا قد يلجأ الفرد إلى الانتحار نتيجة الفقر والحرمان وهي عوامل رئيسة تدفع إلى الانتحار، وقد انتشرت هذه الظاهرة في العراق حيث إن حسب تصريح مسؤول في وزارة العمل والشؤون الاجتماعي أن أحد أسباب الانتحار هي البطالة وأن عدد المنتحرين الذكور اكثر من الإناث[63]. وحرفيا إن ظاهرة البطالة تعمل على تدمير الفرد من كل نواحي.

المطلب الثاني: الفقر

إن تحرير الفرد من العوز والحرمان وتحقيق العيش الكريم هو هدف الأمن الإنساني لتحقيق السلام ، وهدف أساس للحكومة التي تعمل على حماية المواطنين من العوز والحرمان ،لكن عندما تفشل الحكومة في

ذلك يؤدي إلى وقوع الفرد في الفقر، ويشير مصطلح الفقر إلى حالة تدني المستوى المعيشي للفرد وما ينجم عنه من الحرمان المادي الذي يتمثل بالنقص في دخل يودي إلى العجز في توفير الحاجات الأساسية مثل السكن والملابس والغذاء مع تدني المستويات الصحية والتعليمية والاحتياجات الأخرى للفرد، وبهذا يعرف الفقر بانه ظاهرة اقتصادية واجتماعية ، وذات أبعاد إنسانية ونفسية [64]. إلى جانب البعد الاقتصادي الذي يتمثل بالعوز المادي هناك جانب اخر للفقر هو البعد الاجتماعي الذي يشمل الاستبعاد والتهميش وبالتالي فان ظاهرة الفقر تمثل اكبر تهديد للسلام والاستقرار في المجتمع. وإن انتشار هذه الظاهرة في المجتمع تدل على القصور في الأداء الاقتصادي للدولة.

وفي العراق انتشر الفقر نتيجة للظروف التي مرت عليه من الحروب والحصار وما تلاها من الاحتلال الامريكي وعدم استقرار الوضع الامني والإرهاب، فضلا عن هشاشة الاقتصاد وانتشار البطالة التي لها ارتباط كبير في توليد ظاهرة الفقر إذ إن الإحصائيات تؤكد بأنه يزداد احتمال الفقر في الأسر التي يكون معيلوها عاطلين عن العمل اذن إن هناك 32% من معيلي الأسر الفقيرة عاطلين عن العمل في عام 2012[65]. وبهذا فإن الفقر في العراق وهو فقر تراكمي أي وليد الظروف التي مرت على العراق وليس وليد ظاهرة اقتصادية. وفي ما يأتي سوف نستعرض نسبة الفقر وعدد الفقراء والاحداث التي أثرت في نسبة الفقر، في الجدول (3) :

جدول رقم(3) نسبة الفقر وعدد الفقراء

السنة	نسبة الفقر	عدد الفقراء(نسمة)	الاحداث
2007	22،4	6،648	صدمة القاعدة وفقدان الامن
2012	18،9	6،465	
2014	16،0	5،760	ما قبل داعش
2014	22،5	8،101	صدمة داعش
2018	20،5	7،370	
2020	31،7	12،680	صدمة كورونا

المصدر وزارة التخطيط، التقوير الطوعي الثاني للمتحقق من اهداف التنمية المستدامة 2021 العراق ..والعودة إلى المسار التنموي، 2021،ص38

نلاحظ من خلال الجدول إن هناك ارتفاعا وانخفاضا في نسبة الفقر وعدد الفقراء خلال سنوات إذ إن الارتفاع في نسبة الفقر يحدث نتيجة حدوث الأزمات كما موضح في الجدول، أما الانخفاض في نسبة الفقر فيكون نتيجة الإجراءات التي اتخذتها الحكومات في سبيل التخفيف من الفقر. فيما يأتي سوف نستعرض هذه الإجراءات، مع ذكر الأحداث التي أثرت على الإجراءات الحكومية وأدت إلى نتائج عكسية بارتفاع نسبة الفقر.

الاستراتيجيات المكافحة للفقر المتبعة في العراق.

ا. **استراتيجية التخفيف من الفقر (2010-2014):** تم إقرار هذه الاستراتيجية في عام 2009 من أجل تقليص نسبة الفقر التي ارتفعت نتيجة التدهور الأمني وانتشار العمليات الإرهابية التي أدت إلى وقوع الضحايا وانتشار الأيتام والأرامل، وتدمير المؤسسات الاقتصادية. وكان الهدف من هذه الاستراتيجية تقليص نسبة الفقر على المستوى الوطني من 22% إلى 16% خلال المدة (2010-2014) ودخلت هذه الاستراتيجية حيز التنفيذ في عام 2012[66]، ونجحت في تخفيف نسبة الفقر إلى 16% في عام 2014 ،لكن الأمر لم يستمر فارتفعت نسبة الفقر في نفس السنة على أثر أزمة التنظيم الإرهابي(داعش)* وما خلفت هذه الأزمة من نزوح قسري للعوائل، فضلا عن زيادة عدد الفقراء في المحافظات الجنوبية نتيجة انخفاض اسعار النفط والأزمة المالية التي حدثت [67] . فارتفعت نسبة الفقر إلى 22،5% في عام 2014 وأصبح عدد الفقراء (8،101) مليون فقير في العراق، هذه الأزمة بينت مدى هشاشة الاقتصاد الذي يعتمد على النفط.

ب.استراتيجية التخفيف من الفقر الثاني(2018-2022) : وتسعى إلى التخفيف من نسبة الفقر وتحسين اوضاع الفقراء وانتشالهم من حالة الفقر سواء من خلال تحسين دخولهم أم من خلال تحسين فرص وصولهم الى الخدمات ذات النوعية المناسبة[68]. لكن حدث عكس ما هدفت إليه هذه الاستراتيجية، حيث من خلال الجدول اعلاه نلاحظ ارتفاع نسبة الفقر إلى 31% وتضاعف عدد الفقراء إلى (12) مليون نسمة نتيجة حدوث أزمة كورونا التي أثرت في الاقتصاد العراقي من خلال تراجع اسعار النفط الخام مما ولد أزمة مالية في الميزانية العامة للدولة.

ج. قانون شبكة الضمان الاجتماعي: من ضمن القوانين التي شرعت من اجل التخفيف من الفقر هو قانون الضمان الاجتماعي الذي يستهدف شريحة من المواطنين الفقراء بهدف تأمين مستوى معيشي جيد يمكنهم من تلبية احتياجاتهم الاساسية من غذاء وملبس ومسكن من طريق ضمان دخل ثابت[69] ليخفف بذلك اثار الفقر، وتقوم وزارة العمل والشؤون الاجتماعي بتوزيع الاعانة للفئات المستهدفة من هذا القانون، وقد بلغت حصة الفرد بمقدار(105000) مائة وخمسة الاف دينار شهريا [70]. وقد بلغت عدد السكان المشمولين بالحماية الاجتماعية عام 2019 للفئات الفقيرة 3،4% [71].

د . البطاقة التموينية : إن من ضمن الاستراتيجيات المكافحة للفقر نظام البطاقة التموينية الذي يتمثل بتوفير الحد الأدنى من متطلبات المواطن الغذائية من طريق توزيع المواد الغذائية على المواطنين مجانا، وقد تم العمل بهذا النظام في سنوات الحصار الاقتصادي وتحديدا في سنة 1990 واستمر نظام البطاقة التموينية إلى يومنا هذا بسبب ارتفاع عدد الفقراء، وإن حوالي ربع السكان يعتمدون تقريبا على المواد التي توزع في البطاقة التموينية[72]. وقد بلغ عدد الأسر التي تستلم الحصة التموينية بحوالي 94،3% من الأسر على مستوى العراق[73].

ومن الجدير بالذكر إن السياسات الاقتصادي هي سبب انتشار الفقر والبطالة، والتي وسعت الفجوة بين الفقراء والأغنياء، وبين ذوي المصالح الاقتصادية الواسعة وبين الفئات الاقتصادية المهمشة الأمر الذي ولد

شعورا باليأس والاحباط لدى المواطنون العراقيين [74]. وكان ذلك أحد أسباب خروج المواطنون للاحتجاج في تشرين الأول عام 2019 احتجاجا على تردي أوضاعهم الاقتصادية وشعورهم بالحرمان[75].

الخاتمة

في الختام يتبين من خلال البحث أن الحكومات العراقية المتعاقبة سعتالى توفير متطلب من متطلبات الأمن الإنساني الذي يهدف إلى بناء السلام ، وتوفير دخل أساسي لجميع المواطنين، فهناك نسبة كبيرة من المواطنين هم عاطلين عن العمل، والعمل على تحرير جميع المواطنين من الحاجة والعوز ووقوعهم في الفقر، إذ إن أخر إحصائيات لوزارة التخطيط تؤكد ان هناك(12) مليون فقير لا يقدرون على تأمين مستلزمات الحياة والعيش الكريم. وإن الوضع الامني والاقتصادي هما السبب في ظهور الفقر والبطالة، إذ إن هناك قصور في الأداء الاقتصادي للدولة التي تعتمد على استخراج النفط فقط ولايوجد أي استراتيجية لاستغال الثروات التي يزخر بها العراق، والاعتماد على النفط فقط في تمويل الميزانية مما يعني اقتصاد ريعي هش، فضلا عن القصور في الأداء الأمني للدولة من حيث بناء مؤسسات أمنية قوية والتي انتكست بدخول تنظيم داعش الإرهابي وماله من تأثير على زيادة الفقر والبطالة . لذلك فإن الحكومات العراقية المتعاقبة لم تستطيع تحقيق مؤشر الاقتصاد المستدام إذ أنها لم تستطيع تحرير جميع المواطنين من العوز والحاجة وتوفير جودة الحياة بانتشار ظاهرتي الفقر والبطالة.

الهوامش

(1) فهيل جبار جلبي، بناء السلام والتماسك الاجتماعي في محافظة نينوى، مركز دراسات وحل النزاع، جامعة دهوك، 2017،ص18

(2) فاتن محمد رزاق، مقومات التسامح وتأثيرها على السلام، مجلة العلوم السياسية، جامعة بغداد، بلا مجلد ،العدد 52، 2016، ص307

(3) عمرو خيري عبد الله واخرون ،دليل المصطلحات العربية في دراسات السلام وحل النزاعات، الطبعة 1، جمعية الأمل العراقية، بغداد، 2018،ص28

(4) سامي إبراهيم الخزندار، إدارة الصراع وفض النزاعات، الدار العربية للعلوم ناشرون، مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة، 2014،ص85

(5) المصدر نفسه ، ص87

(6) باسم ماهر، تحليل وحل النزاعات، ورشة عمل ،أربيل، 2018م، ص3

(7) كرستين سدبروك وفرانسيس مارش، التربية من أجل السلام، المؤسسة الاوروبية للشباب المحلين أوروبا، بروكسل، 2015م،ص10

(8) فهيل جبار جلبي، مصدر سبق ذكره، ص16

(9) ليسا شيرك، تقيم الصراع والتخطيط لبناء السلام، ترجمة: حسن ناظم وأخرون، جمعية الأمل العراقية، بغداد 2019م، ص11

(10) خالد نجم ندا جبر، بناء السلام والتعددية المجتمعية في العراق بعد 2014،رسالة ماجستير منشورة، كلية العلوم السياسية، جامعة تكريت، 2020م، ص8

(11) خيره لكمين، استراتيجية الأمم المتحدة في بناء السلام بين طموح النص ومحدودية التنفيذ(العراق 20032016) نموذجا، أطروحة دكتوراه منشورة، كلية الحقوق والعلوم السياسية ،جامعة 8ماي قالمة ،2018، ص38

(12) نور الهدى سعد عبد الله، دور الشباب في عمليات بناء السلام في العراق، مركز البيان للدراسات والتخطيط، بغداد 2021م، ص5

(13) مروة بوساحة، مصدر سبق ذكره، ص16

(14) باسم علي خريسان، بناء السلام دراسة في أليات بناء السلام في العراق، مركز الدراسات الاستراتيجية الدولية، جامعة بغداد، العدد 52، 2018 ،ص2

(15) فهيل جبار جلبي، مصدر سبق ذكره، ص19

(16) مروحة بوساحة، مصدر سبق ذكره، ص3

(17) ليسا شيرك، استراتيجيات بناء السلام: هل يمكن بناء السلام، ترجمة هايدي جمال و وجدي وهبه، (بغداد. ، القاهر، جمعية الامل العراقية)، دار الثقافة، 2017، ص19

(18) ليسا شيرك، تقيم الصراع والتخطيط لبناء السلام، مصدر سبق ذكره، ص24

(19) خضره لكمين، مصدر سبق ذكره، ص40

(20) اوليفييه سيمبيجا ،حفظ السلام وصنع السلام وبناء السلام: نحو سلام إيجابي في مجتمع عانى من الصراع، ترجمة: تبارك راضي، الدراسات العليا الأمريكية في باريس، فرنسا، مركز تنوع لدراسات السلام، بغداد، ص1

(21) مروة بوساحة، مصدر سبق ذكره، ص3

(22) اوليفييه سيميجيا، مصدر سبق ذكره، 7

(23) ليسا شيرك، استراتيجيات بناء السلام: هل يمكن بناء السلام، مصدر سبق ذكره، ص24ص25

(24) المصدر نفسه، ص9

(25) منع النزاع وتحويل العدالة وضمان السلام، دراسة عالمية حول تنفيذ القرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة رقم 1325،هيئة الامم المتحدة للمرأة ،2015،ص24

(26) عادل عبد الحمزة ثجيل، الأمن القومي والأمن الإنساني دراسة في المفاهيم، مجلة العلوم السياسية، جامعة بغداد، بلا مجلد، العدد 51، 2016 ،ص336

(27) حيدر قحطان سعدون، دور الأمم المتحدة في حفظ الأمن الإنساني، اطروحة دكتوراه، كلية العلوم السياسية ،جامعة بغداد، 2020،ص29

(28) ليسا شيرك، تقيم الصراع والتخطيط لبناء السلام، مصدر سبق ذكره، ص29

(29) المصدر نفسه، ص11

(30) ليسا شيرك، استراتيجيات بناء السلام: هل يمكن بناء السلام، مصدر سبق ذكره ، ص28

(31) ليسا شيرك، تقيم الصراع والتخطيط لبناء السلام، مصدر سبق ذكره، ص28

(32) العبد ذويب، التحولات السياسية ومعضلة الأمن الإنساني بدول المغرب العربي بعد 2011(تونس، جزائر، المغرب) ،مجلة الأكاديمية للبحوث القانونية والسياسية، جامعة عمار تلجي بالأغواط، الجزائر، المجلد 5، العدد 2 ،2021،ص398ص399

(33) تطـور مفهـوم الأمـن الإنسـاني، الموسـوعة الجزائريـة للدراسـات السياسـية والاسـتراتيجية، دراسـة امنيـة، 2019،متوفر على الرابط الالكتروني https://www.politicsdz.com، تم مشاهدته بتاريخ 2022/1/3

(34) باسم ماهر، مصدر سبق ذكره ،ص2

(35) سامي إبراهيم الخزندار، مصدر سبق ذكره، ص72

(36) عمرو خيري عبد الله واخرون، مصدر سبق ذكره، 141

(37) ليسا شيرك، تقيم الصراع والتخطيط لبناء السلام ،مصدر سبق ذكره، ص12

(38) باسم علي خريسان، دراسة في نظرية يوهان غالتونغ لتفسير العنف، مجلة العلوم السياسية، جامعة بغداد – كلية العلوم السياسية، العدد 55، 2018،ص160

(39) تطور مفهوم الأمن الإنساني ،مصدر سبق ذكره

(40) مشرى سلمى، الامن الإنساني وحقوق الإنسان من الاقصاء والتهميش إلى التمكين، مجلة الحقوق والسلام السياسية، جامعة محمد الحسين دباغين سطيف، الجزائر، العدد 10، ، 2018،ص59

(41) ليسا شيرك، تقيم الصراع والتخطيط لبناء السلام، مصدر سبق ذكره، ص123

(42) المصدر نفسه، ص123

(43) ليسا شيرك، تقيم الصراع والتخطيط لبناء السلام، مصدر سبق ذكره ص113

(44) المصدر نفسه، ص125

(45) فارس كمال نظمي، المحرمون في العراق هويتهم الوطنية واحتجاجاتهم الجمعية (دراسة في سيكولوجية العنف)،ط 1، دار ومكتبة البصائر، بيروت، 2010، ص25

(46) ,Youssef Habeeb Saleh And Dina Mohammed Jabr(University of Baghdad) ,Law And Its Influential Role for Strategic Leadership in Managing Security Crises in Iraq, BiLD Law Journal, https://bildbd.com/index.php/blj/issue/view/17, vol.7.2 , 2022 ,P 508

(47) Salim Araji and Ali FakihEmployment Profile and Challenges of the Private sector in Iraq ,united Nations,Beirut,2019,p1.

(48) وزارة التخطيط، خطة التنمية الوطنية(20182022) ،مصدر سبق ذكره، ص49

(49) نقلا عن عدنان عبد الأمير مهدي، مشكلة البطالة في العراق بعد 2003 واقعها وأسبابها، وأثارها، وخيارات السياسات العامة، مركز البيان الدراسات وتخطيط، 2021،ص16

(50) وزارة التخطيط، خطة التنمية الوطنية(20132017) ،2017.كانون الثاني ، ص65

(51) وزارة التخطيط، خطة التنمية الوطنية(20132017)، مصدر سبق ذكره، ص 231

(52) Saeed Kadhim Mughamis. Hayder Abed Kadhim(University of Baghdad)،Liberal Peace Building In Lraq After 2003 According to The Conservative Moder: An Evaluation study,Journal of Higher Education Theory and Practice Vol. 23(1), 2023 ,P123

(53) Salim Araji and Ali Fakih،Op.Cit, p6

(54) خالد حميد عيسى، الاصلاح السياسي في العراق بعد العام 2014 بين تحديات الداخل والخارج، رسالة ماجستير غير منشورة ،كلية العلوم السياسية ،جامعة بغداد، 2021، ص102

(55) وزارة التخطيط، خطة التنمية الوطنية(20182022) ،مصدر سبق ذكره، ص53

(56) وزارة التخطيط، جهاز المركزي للإحصاء، التقرير الإحصائي لإهداف التنمية المستدامة 2017،ص4

(57) وزارة التخطيط، خطة التنمية الوطنية(20182022) ،مصدر سبق ذكره، ص41

(58) وزارة التخطيط، خطية التنمية الوطنية(20132017)،مصدر سبق ذكره، ص63

(59) عدنان عبد الأمير مهدي، مصدر سبق ذكره ،ص3

(60) هند احمد عبد العزيز ،تحديات الأمن الاجتماعي في العراق بعد عام 2003،اطروحة دكتوراه غير منشورة،كلية العلوم السياسية،جامعة بغداد،2021،ص150

(61) خالد حميد عيسى، مصدر سبق ذكره، ص103

(62) مالك عبد الحسين احمد، البطالة في العراق الأسباب والنتائج والمعالجات، مجلة الإدارة والاقتصاد، جامعة كربلاء كلية الادارة والاقتصاد، المجلد 11،العدد 3، 2010 ص11ص10

(63) محمد علي، العراق: قرابة 300حالة انتحار منذ مطلع 2019،مقالة متوفر رابط الالكترونيhttps://2u.pw/DgbbO، بغداد 2019 تم مشاهدته 2022/9/5

(64) خالد حميد عيسى، مصدر سبق ذكره، ص106

(65) وزارة التخطيط، استراتيجية التخفيف من الفقر في العراق 20182022،كانون الثاني 2018 ،ص7

(66) وزارة التخطيط، خطة التنمية الوطنية(20132017)،مصدر سبق ذكره، ص42

(67) المصدر نفسه، ،ص10

* أزمة تنظيم الإرهابي(داعش) في منتصف عام 2014 سيطرت جماعة إرهابية يطلق عليها تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) على محافظات الغربية (صلاح الدين الأنبار ونينوى) مثلت هذه الحادثة أكبر انتكاسة أمنية حدثت ما بعد 2003 وأثرت بطبيعة الحال على أمن المواطنين واستقرار البلاد ،للمزيد ينظر Wafaa Satar Shyae And Hayer abed Kathem (University of Baghdad),The Impact Of The Security And Military Institution On Achieving Iraqi National Security After 2014,Journal of Positive School Psychology, Vol. 6, No. 5, 2022,p3396.

(68) تقرير اهداف التنمية المستدامة 2018 ،وزارة التخطيط، جهاز المركزي للأحصاء، قسم إحصاءات التنمية البشرية،2018،ص1

(69) وزارة التخطيط، التقرير الطوعي الاول حول اهداف التنمية المستدامة ، 2019،ص42

(70) . وزارة التخطيط، جهاز المركزي للأحصاء، تقرير الإحصائي لأهداف التنمية المستدامة ، 2020 ،ص9

(71) وزارة التخطيط، التقوير الطوعي الثاني للمتحقق من اهداف التنمية المستدامة 2021 ، مصدر سبق ذكره ،ص41

(72) احمد عبد الجبار حميد، مصدر سبق ذكره، ص34

(73) وزارة التخطيط، ،رصد وتقويم الفقر في العراق 2018، مصدر سبق ذكره ،ص5

(74) احمد عدنان عزيز، العنف والتطرف في العراق: مقاربات في الدوافع وسبل المواجهة، مجلة العلوم السياسية، جامعة بغداد، بلا مجلد، العدد 61، 2021، ص178

(75) Ohood Hussein Ali And Saad Obald Alwan(University of Baghdad), Factors affecting the process of conflict management in theMiddle East (a study of religious and sectarian factors,Baltic Journal of Law & Politics , Number 3, (2022,p1092

قائمة المصادر

الكتب

1. ليسا شيرك، استراتيجيات بناء السلام: هل يمكن بناء السلام، ترجمة هايدي جمال و وجدي وهبه، (بغداد. ، القاهر، جمعية الامل العراقية)، دار الثقافة، 2017
2. ليسا شيرك، تقيم الصراع والتخطيط لبناء السلام، ترجمة: حسن ناظم وأخرون، جمعية الأمل العراقية، بغداد 2019م
3. باسم ماهر، تحليل وحل النزاعات، ورشة عمل ،أربيل، 2018
4. –سامي إبراهيم الخزندار، إدارة الصراع وفض النزاعات، الدار العربية للعلوم ناشرون، مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة، 2014
5. عمرو خيري عبد الله واخرون ،دليل المصطلحات العربية في دراسات السلام وحل النزاعات، الطبعة 1، جمعية الأمل العراقية، بغداد، 2018
6. –فارس كمال نظمي، المحرمون في العراق هويتهم الوطنية واحتجاجاتهم الجمعية (دراسة في سيكولوجية العنف)،ط 1، دار ومكتبة البصائر، بيروت، 2010
7. –فهيل جبار جلبي، بناء السلام والتماسك الاجتماعي في محافظة نينوى، مركز دراسات وحل النزاع، جامعة دهوك، 2017
8. كرستين سدبروك وفرانسيس مارش، التربية من أجل السلام، المؤسسة الاوروبية للشباب المحلين أوروبا، بروكسل، 2015م
9. منع النزاع وتحويل العدالة وضمان السلام، دراسة عالمية حول تنفيذ القرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة رقم 1325،هيئة الامم المتحدة للمرأة ،2015

10. الاطاريح والرسائل

1.11. حيدر قحطان سعدون، دور الأمم المتحدة في حفظ الأمن الإنساني، اطروحة دكتوراه منشوره، كلية العلوم السياسية ،جامعة بغداد، 2020

2.12. –خيره لكمين، استراتيجية الأمم المتحدة في بناء السلام بين طموح النص ومحدودية التنفيذ(العراق 2003–2016) نموذجا، أطروحة دكتوراه منشورة، كلية الحقوق والعلوم السياسية ،جامعة 8ماي– قالمة ،2018

3.13. خالد حميد عيسى، الاصلاح السياسي في العراق بعد العام 2014 بين تحديات الداخل والخارج، رسالة ماجستير غير منشورة ،كلية العلوم السياسية ،جامعة بغداد، 2021

14. 4..خالد نجم ندا جبر، بناء السلام والتعددية المجتمعية في العراق بعد 2014،رسالة ماجستير منشورة كلية العلوم السياسية، جامعة تكريت، 2020م،

5.15. هند احمد عبد العزيز، تحديات الأمن الاجتماعي في العراق بعد عام 2003،اطروحة دكتوراه غير منشورة،كلية العلوم السياسية،جامعة بغداد،2021

16. الدوريات

1.17 .احمد عدنان عزيز، العنف والتطرف في العراق: مقاربات في الدوافع وسبل المواجهة، مجلة العلوم السياسية، جامعة بغداد، بلا مجلد، العدد 61، 2021

2.18.العبد ذويب، التحولات السياسية ومعضلة الأمن الإنساني بدول المغرب العربي بعد 2011(تونس، جزائر، المغرب) ،مجلة الأكاديمية للبحوث القانونية والسياسية، جامعة عمار تلجي بالأغواط، الجزائر، المجلد 5، العدد 2 ،2021

3.19. باسم علي خريسان، بناء السلام دراسة في أليات بناء السلام في العراق، مركز الدراسات الاستراتيجية الدولية، جامعة بغداد، العدد 52، 2018

4.20.باسم علي خريسان، دراسة في نظرية يوهان غالتونغ لتفسير العنف، مجلة العلوم السياسية، جامعة بغداد – كلية العلوم السياسية، العدد 55، 2018

5.21.عادل عبد الحمزة ثجيل، الأمن القومي والأمن الإنساني دراسة في المفاهيم، مجلة العلوم السياسية، جامعة بغداد، بلا مجلد، العدد 51، 2016

6.22.عدنان عبد الأمير مهدي، مشكلة البطالة في العراق بعد 2003 واقعها وأسبابها، وأثارها، وخيارات السياسات العامة، مركز البيان الدراسات وتخطيط، 2021

7.23.فاتن محمد رزاق، مقومات التسامح وتأثيرها على السلام، مجلة العلوم السياسية، جامعة بغداد، بلا مجلد ،العدد 52، 2016

8.24.مالك عبد الحسين احمد، البطالة في العراق الأسباب والنتائج والمعالجات، مجلة الإدارة والاقتصاد، جامعة كربلاء –كلية الادارة والاقتصاد،المجلد 11،العدد 3، 2010

9.25.مشرى سلمى، الامن الإنساني وحقوق الإنسان من الاقصاء والتهميش إلى التمكين، مجلة الحقوق والسلام السياسية، جامعة محمد الحسين دباغين سطيف، الجزائر، العدد 10، ، 2018

المصادر الانكليزية

1-Salim Araji and Ali FakihEmployment Profile and Challenges of the Private sector in lraq ,united Nations,Beirut,2019

2-Saeed Kadhim Mughamis And Hayder Abed Kadhim(University of Baghdad)،Liberal Peace Building In Lraq After 2003 According to The Conservative Moder: An Evaluation study, Journal of Higher Education Theory and Practice, Vol. 23(1), 2023

3-Ohood Hussein Ali And Saad Obald Alwan (University of Baghdad), Factors affecting the process of conflict management in theMiddle East (a study of religious and sectarian factors,Baltic Journal of Law & Politics , Number 3, (2022

4-Wafaa Satar Shyae And Hayer abed Kathem (University of Baghdad),The Impact Of The Security And Military Institution On Achieving Iraqi National Security After 2014,Journal of Positive School Psychology, Vol. 6, No. 5, 2022

5-Youssef Habeeb Saleh And Dina Mohammed Jabr(University of Baghdad) ,Law And Its Influential Role for Strategic Leadership in Managing Security Crises in Iraq, BiLD Law Journal, https://bildbd.com/index.php/blj/issue/view/17, vol.7.2 , 2022 ,